

وتستبعد مثل ذلك الاتفاق بسبب المضاعفات والتعقيدات الناجمة عن القضية الفلسطينية . فقد أبدت ، مثلا ، احدى الصحف الاسرائيلية اغتباطها لان « مصر تسعى الان الى خلق ممثلين آخرين للفلسطينيين ، واذا نجحت في جهودها لبلورة بديل لم.ت.ف. او ، على الاقل ، لاضعاف مكانتها بين الفلسطينيين فان فرص التسوية ستزداد ويعود ذلك بالخير على كل من مصر واسرائيل » (٥١) . ولكن معلقا اخر سارع الى الاجابة : « ان السادات قد يكون مستعدا للتوصل الى تسوية سياسية دون موافقة سوريا ، ولكن من خلال اشتراك الاردن و- م.ت.ف. اذا ما ارادت المنظمة الوصول الى اتفاق مع اسرائيل » (٥٢) . واذا رفضت المنظمة ذلك « فان السادات سيكون على استعداد للتخلي عن شطر [ منها ] ، اذا ما ابدت اسرائيل استعدادا للوصول الى تسوية معقولة في الضفة الغربية مع الاردن وجهات فلسطينية معتدلة » ، بل « ربما يكون السادات مستعدا لان يضغط على العناصر المعتدلة في م.ت.ف. لكي تعترف باسرائيل » (٥٣) . و اشار أحدهم الى ان السادات لم يذكر فعلا اسم م.ت.ف. اثناء زيارته للقدس ، « لانه يعرف جيدا بأن ثمة اشياء كان من الافضل له ان لا يأتي على ذكرها في اسرائيل ، و- م.ت.ف. هو واحد منها ، بل والاكثر حساسية في هذه المرحلة على الصعيد السياسي » . ولكن هذا « لا يعني بأن السادات سيكون مستعدا لعزل م.ت.ف. عن الاتصالات السياسية . من الممكن ان نعتقد ، وبحذر شديد ، بأنه لن يشجع على اشتراك مباشر ل- م.ت.ف. في جنيف . ولكنه ، وبالقياص نفسه ، سيحاول تنسيق خطواته مع م.ت.ف. على الصعيد الفلسطيني » (٥٤) . و اضاف معلق اخر : « مهما تكن نتائج الصراع العربي الان . . لا نستطيع ان نفترض ان السادات يستطيع او على استعداد الان للتوقيع على اتفاق سلام منفرد مع اسرائيل ، من خلال اهمال المسألة الفلسطينية . . . كما ان اتفاقية مع [ مصر ] وحدها لن تؤدي الى سلام دائم » (٥٥) .

أما الوزير السابق ( من حزب مبام ) مردخاي بنطوف فقد علق على ما يعتبره اساس التضامن العربي بقوله : « رغم الخلافات والشتائم المتبادلة بين الدول العربية ، فانها جميعا تخضع لآطار ضغوط المعركة العربية الشاملة . ونتيجة لذلك (١) لا تستطيع اية دولة عربية عقد حلف عسكري مع أية دولة عربية ضد دولة عربية اخرى ، (ب) لا تستطيع اية دولة عربية ان تتورط في حرب ضد أية دولة عربية اخرى ، عدا حالات التدخل في الحروب المدنية الداخلية ، وحتى هذا يتم باسم « المصلحة العربية العليا » ( كما حدث في اليمن ولبنان ) ، (ج) لا تستطيع أية دولة عربية عقد اتفاق سلام منفصل مع اسرائيل ، (د) لا تستطيع أية دولة عربية اهمال الموضوع الفلسطيني ، كائنا ما كان تفسيرها « للقضية الفلسطينية » . ولذلك يبدو لي ان اليهود الذين يأملون في « سلام منفرد » ، او اهمال يهودا والسامرة [ الضفة الغربية ] وغزة من قبل اية دولة عربية ، يعيشون في أمانهم وليس في الواقع » (٥٦) .

« الحل الوظيفي » للقضية الفلسطينية : مستعمرة اسرائيلية في الضفة الغربية باشتراك الاردن ، وتجاهل الفلسطينيين في المهاجر وتصفية منظمة التحرير الفلسطينية .

بعد الزيارة الساداتية ، عادت مشاريع الحلول للضفة الغربية خصوصا وللقضية الفلسطينية عموما تطرح على كافة المستويات . وكان اول من بادر الى دراسة هذا الموضوع مجددا حزب العمل الاسرائيلي المعارض ، فقدت كتلته في الكنيست اجتماعا خاصا لاعادة النظر في موقفها من الحلول المطروحة للضفة الغربية . ووصف أحدهم